عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، ووزير شؤون الارض المحتلة، طاهر كنعان، ومدير المخابرات العامة، طارق علاء الدين. ومن الجانب الفلسطيني، حضره: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السائح، واعضاء اللجنة التنفيذية عبد الرحيم احمد ومحمود عباس وعبد الرزاق اليحيى وجويد الغصين ومحمد ملحم، واعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) وخايل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن. ولم يصدر عن المجتمعين بيان رسمي. ونُسب الى هاني الحسن قوله: «ان على الاردنيين والفلسطينيين، ان يأخذوا وقتهم للتأكد من جدية المواقف الاميركية، حتى لا يقعوا ضحايا تنازل سادات». وحث الحسن الولايات المتحدة، واوروبا الغربية، على قبول بنود اتفاق عمان، خصوصاً البند المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إطار اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني (**السفير**، بيروت، ٢٧/١/١٩٨٦). واوضح الحسن ان المنظمة ستظل ملتزمة بالمواقف المبدئية التالية:

[ ] رفض المفاوضات المباشرة، والثنائية، مع اسرائيل.

[ ] الاصرار على عقد مؤتمر دولي بحضوره الاتحاد السوفياتي وتشترك فيه م.ت.ف.، على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى (**المصدر نفسه**).

واوضح صلاح خلف (ابو اياد) لبعض مراسلي الصحف والوكالات العربية والدولية، في عمان، «ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست في وارد الاعتراف بالقرار ٢٤٢، وانه لا يوجد هنالك فلسطيني واحد في العالم يقبل هذا القرار، لكونه لا يتضمن الاشارة الى حق تقرير المصير، والحقوق الوطنية الفلسطينية: ولو قبلنا به، فان اسرائيل نفسها ستقول لنا ما دخلكم انتم، [اننا] في اسرائيل سنتحدث وقتها مع الملك حسين عن الحدود الافليمية بين الاردن واسرائيل» (**القبس**، الكويت، ٢٨/١/١٩٨٦).

وكان عرفات دعا، عشية اللقاء الفلسطيني ـ الاردني المشترك، الى اجتماع موسع، حضره اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدون في الاردن. واستمر اللقاء زهاء عشر ساعات متصلة، تداول خلالها المجتمعون في الموقف الفلسطيني من القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وذكر مصدر فلسطيني في عمان، في اعقاب الاجتماع، ان المنظمة لن تعترف بهذين القرارين، الا في حالة واحدة، وهي ان يتضمنا اعترافاً صريحاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وبما ان عملية تعديل القرارين غير واردة الآن، فالمطلوب هو استصدار قرار جديد عن مجلس الامن يلحق بالقرارين المذكورين، او بكون بدلاً عنهما قرار مستقل يتضمن ما ورد فيهما بالاضافة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/١/١٩٨٦).

وذكرت مصادر اردنية مطلعة ان الملك حسين يرفض مبدأ ربط قبول منظمة التحرير بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بموافقة الولايات المتحدة الاميركية على حق تقرير المصير للفلسطينيين في اطار دولة كونفدرالية فلسطينية ـ اردنية (**السفير**، ٢٩/١/١٩٨٦).

وبالرغم من تنائي الاجتماعات الفلسطينية ـ الاردنية، الا انه لم يظهر دليل تقدم يذكر خلالها، لا سيما بعدما فشل الاردن في اقناع الادارة الاميركية بالاعتراف بالمنظمة، مقابل اعتراف الاخيرة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (**النهار**، ٢٩/١/١٩٨٦). مما ادى إلى تعليق تلك المباحثات (**السفير**، ٤/٢/١٩٨٦).

في هذه الاثناء، حض رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، فاروق القدومي، الولايات المتحدة على العمل من اجل تعديل قرار مجلس الامن ٢٤٢: بحيث يتضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية. وابدى ـ القدومي ـ تشاؤمه من امكان مساندة واشنطن لتعديل القرار، وقال، «ان حكومة رونالد ريغان، هي من اكثر الحكومات الاميركية راديكالية في موقفها ضد م.ت.ف.، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومع حكومة ريغان، ليس تعديل القرار ٢٤٢ سهلاً» (**النهار**، ٥/٢/١٩٨٦).

وقبل مغادرته العاصمة الاردنية، اعلن عرفات انه عقد اجتماعاً مع الملك حسين، الا ان الاجتماع لم يحرز اي تقدم يذكر. وذكرت